**المحاضرة السادسة**

**الأزمات التي تواجه المجتمعات العربية**

**( أزمة المجتمع المدني ) .**

إن البحث في أزمةِ المجتمع المدني بكلامٍ آخرٍ هو بحث في ممارساتِ الدولة التعسفية للسلطة، لقـد سلبت الدولة في أغلبِ البلدان العربية المجتمع من ووظائفهِ الحيويه واحتكرتها لنفسها، وجردت الشعب من حقوقهِ الإنسانية ومنها حق المشاركة في الحياةِ السياسية وحق التعبير عن آرائهِ المستقلة، وقـد تمكنت الطبقات والعائلات الحاكمة من فرضِ هيمنتها على المجتمعِ والشعبِ بوسائلٍ مختلفة منها السيطرة على العائلةِ والقبيلة والطائفة والدين والأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات المهنية ومنها انشغالها الأساسي بقضايا أمنها الخاص واستمراره على حسابِ أمــن المجتمع وسلامته بل وحيويته. وحين خسر المواطنون هذه الحقوق الجوهرية فقدوا القدرة على ممارسةِ أدوارهم بالجهادِ المتواصل لتحقيق الغايات والأماني الكبرى التي حلم بها الشعب بما فيها مطالبته بالوحدهِ والديمقراطية والتنمية الانسانية الشاملة.

وهذا ما يفسر اتساع دائرة الرغبات الشعبية المكبوتة بقيامِ أنظمة ديمقراطية تحلُ محل أنظمة سلطوية غير شرعية تُعنى بالدرجةِ الأولى باستمرارِيتها بالقمعِ فتلجأُ للترهيب أو الترغيب وليس للإقناع؛ مما أفقـد الشعب حرية البحث والمناقشة والتعبير، ومما يضاعف من حدةِ أزمة المجتمع المدني في علاقتهِ بالدولةِ أن عمليات الترهيب والترغيب نفسها تُمارس على الإنسانِ من قبل مختلف المؤسسات الاجتماعية وفي طليعتها مؤسسات العائلة والدين والاقتصاد والتربية.

كذلك ظهر لنا أن بعض فئات المجتمع وطبقاته ( الفقراء، النساء، الأطفال، أهل الريف، الأقليات في الكثير من الأحوال ) تُعاني هذه الأزمة أكثر من غيرِها، ومن هنا نرى أنه تم التشديـد في القرنِ العشرين على أهميةِ دراسةِ أزمة المجتمع المدني باعتبارِ أنها في صميمِ النكبات العربية، وفشل مشاريع النهضة بما فيها المشاريع التنموية والتحديثية والثورية المتمثلة بالثورةِ الناصرية والجزائرية والفلسطينية. وليس أدل على أزمةِ المجتمع المدني من أزمةِ الأحزاب والتنظيمات السياسية يسارية كانت أو وسطية أو يمينية، إذ تمنع القوانين المتبعة قيـام الأحزاب في الكثيرِ من البلدان العربية، وهناك في عـددٍ منها الحزب الحاكـم الواحـد الذي تدور في فـلـكهِ أحزاب أُخرى.

أما أحزاب المعارضة إذا ما وجدت فأنها تكون ضعيفة ومهمشة وغير قادرة على الوصولِ الى الجماهير؛ فتعمل في إطارٍ ضيقٍ وضمن ما هـو مُتاح وتتعرض باستمرارٍ للاختراق والانقسامات الداخلية، ونادراً ما تتمكن أحزاب المعارضة من التنسيق بعضها مع بعض، ومثالاً على ذلك تُظهر خريطة الأحزاب السياسية في مصر أن هناك مجموعتين من الأحزاب التي بلغ عددها 14 حزباً هما الأحزاب الأساسية والأحزاب الهامشية الى جانبِ الحزب الحاكـم وهو الوطني الديمقراطي، كما أن هناك أحزاب معارضة يمكن اعتبارها أساسية بمعنى أنها أقلُ هامشية من الأحزابِ الأخرى، وهي التجمع والوفـد والعمل والناصري، أما الأحزاب الأُخرى المرخص لها فهي على هامشِ النظام الحزبي.إذ ينشط المجتمع المدني حيث تصبح شؤون المجتمع شأناً شعبياً فلا تقتصر مهماته على الحاكم أو الدولة، ويتمكن الشعب من المشاركة الفعالـة في تدبيرِ شؤون المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية، أنه يتمثل بالمؤسساتِ والمنظمات الطوعية غير الرسمية ( النقابات، الأحزاب، الاتحادات، الجمعيات المهنية ) التي تعمل باستقلال عن سيطرةِ الدولة التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمعِ بالسيطرةِ على هـذه المؤسسات وغيرها، حديثة كانت أو تقليديـة لذلك أعتبر البعض أن المجتمع المدني يكون فعالاً بقـدرِ ما يعتمدُ مفاهيـم التعـدد واحترام حق الاختلاف والمبادرات الخاصة والتعايش بين مختلف القوى المتصارعة. أن المطالبة بتنشيطِ المجتمع المدني هي باختصار رد فعل لسلطوية الدولة على المجتمعِ، ودعـوة لقيام النظام الديمقراطي التعددي.

ما نتحدثُ عنه إذاً هـو مدى حضور الإنسان في الحياةِ العامة، صحيح المجتمع المدني لا يقوم بوظائفهِ من دون وجود دولة قوية، وليس المقصود في الحديثِ عنه أن يكون بديلاً لها، ولكن هذه الدولة لابـد أن تكون قانونية وشرعية وممثلة للشعب وخاضعة للمحاسبة والتداول والمسائلة، ومشكلة العربي في هذا المجالِ أنه لم يعد من دولةٍ عربية تدول ومن حاكم عربي يتبدل فقد ألغت الدولة المجتمع بعد أن غابت دولة القانون والمؤسسات فاحتكرت وظائفه وحدت من دور المواطن في صنعِ مصيره، فأخضعته لأرادتها وسلطتها المطلقة المتمثلة بشخص الحاكم الفرد.

ومن بين أهم ظواهر أزمة الحكم في الأقطار العربية ظاهرة شيخوخة الحاكم وقــد شاخوا في الحكمِ من دونِ تناوب لمدة طويلة تجاوزت ربع قرن في الكثيرِ من الأحوالِ. أن الخيارات المطروحة أمام الشعب قليلة ومحدودة فالحصار المضروب على حياتهِ شديد الإحكام، جرب أكثر ما جرب الأنسحاب والهرب من واقعه فأدرك بعقلهِ وأحساسهِ وحدسه أن الهرب لا يفيـد وقد يكون غير ممكن في بعضِ الحالات، كذلك جرب التمرد الفردي ولجأ الى الإغتيالات ومساندة الإنقلابات العسكرية من دونِ جدوى، وقـد نتج من كلِ هذه التجارب مزيداً من الإحساس المريـر بالعجز والغرق في التخلفِ.

كما أنه ليس القصد في الحديثِ عن أزمةِ المجتمع إضعاف الدولة والحلول مكانها، كذلك ليس من المقصود في الحكم تغييب المجتمع وإلغاء المواطنة، فليس المجتمع قبائل وطوائف وجماعات وقوات ضاغطة وتضامنيات تعمل لمصلحتها الخاصة على حسابِ المصلحة العامة فلابـد من دولةٍ قوية تمثل إرادة الأمة، وليس من حق الدولة من ناحيةٍ أخرى إحتكار السلطة وتعطيل دور المواطن، والخروج على القانونِ وتعطيل قوة المجتمع في ممارسةِ وظائفهِ الحيوية. فعلى سبيل المثال كانت وظائف الدولة ما قبل الأستعمار في المغرب العربي كانت محدودة، وكان المجتمع متفوقاً على الدولةِ، أما في الوقت الحاضر فقد أصبحت الدولة ممثلة في جميع أحشاء المجتمع المغربي والمطروح هو تحرير المجتمع من هذه السلطة.

ولكن هنالك معضلة لابد من مواجهتها إذ كيف يمكن أحياء المجتمع المدني دون أن تسقط في خطر مغرب القبائل، أي دون أن تسقط في خطر أحياء مغرب الفسيفسياء. هذا تماماً ما حدث في التجربة اللبنانية حين هُمشت الدولة وتركت الطوائف تأكل المجتمع من الداخلِ، وهناك من درسوا علاقة المجتمع بالدولةِ في التأريخ العربي الإسلامي، فأكـد البعض على مقولاتِ قوة الدولة وضعف المجتمع بالرجوعِ الى ما دعت اليه بعض الحركات الإسلامية من وجوبِ طاعةِ الحاكم والخضوع للسلطة؛ تجنباً للفتنة والفوضى أو ضرورات تطبيق الشريعة، وهناك على العكسِ من أكدوا على قوة المجتمع وضعف الدولة مستدلين على ذلك من خلالِ نفوذ القبائل والعائلات الإقطاعية وطبقات التجار؛ لذلك نشأت تلك الحاجة الملحة لحصول توازن خلاق يكفل قوة المجتمع وقوة الدولة في آن معاً. وتتصل هذه المعضلة بمعضلةٍ أخرى هـي مسألة التمييز بين المؤسسات والتضامنيات التقليدية والهيئات المدنية والجماعات والإتحادات المهنية في التشديدِ على المؤسساتِ التقليدية التي تواجه خطر الإنقسامات الاجتماعية، وتضارب المصالح الخاصة والمصالح العامة والتمييز بحسبِ الإنتماءات القبلية والطائفية والمحلية. أما المؤسسات الحديثة فينتظر أن تعمل على تجاوزِ الولاءات التقليدية وتعزيز تلاحم المجتمع على أن يصبح الإنسان الغاية القصوى وراء أهتماماتنا، وعلة العمل في خدمةِ المصالح العامة وعلى أعتماد مقاييس حيادية مهنية تتعلق بالكفاءات الفردية، ولكن كثيراً ما تسيطر الدولة والقوة الحاكمة على كل من المؤسسات التقليدية والحديثة.

وفي نظرتنا للمؤسسات التقليدية كما للمؤسسات الحديثة لابد من التمييزِ بين تلك المؤسسات التي تسيطر عليها الدولة وتعمل من خلالِها على فرضِ هيمنتها على المجتمعِ، وتلك المؤسسات المتحررة من سيطرةِ الدولة فلا تخضع لغير مشيئة وقوى التغيير المعارضة للنظام السائـد أو المستقلة. بكلامٍ آخر لابـد من التمييز بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات المستقلة غير الرسمية. أن الدعوة لقيام المجتمع المدني هي دعوة للتحرر من هيمنةِ الدولة ولقيام المجتمع الديمقراطي التعددي، وتشييع ثقافة أحترام حق الإختلاف، لقد سيطرت الدولة على كل جوانبِ الحياة الثقافية بما فيها وسائل الإعلام وإتحادات الكتاب ومؤسسات التعليم في مختلفِ جوانبهِ حتى أن أساتذة الجامعات في الكثيرِ من الجامعات العربية يعتبرون قانونياً موظفي دولة لا يحق لهم ممارسة النقـد والإعتراض.

أن شؤون المجتمع العامة في الوقتِ الحاضر هـي من شؤون الدولة وبهذا تحول الإنسان ولايستثنى المثقف الى كائنٍ عاجز لا حول له ولا قوة حتى في ما هـو أكثر الأمور إلتصاقاً بحياتهِ ومعنى وجوده. أن مشاركة الإنسان في خدمةِ مجتمعه هـي من بين أهـم ما يحـدد هويته وجدوى كونه إنساناً ومواطنا. هـذه دعوة يقوم بها أفراد من المثقفين العربي لا مثقفي السلطة الذين هـم جزء من آلية هيمنة الدولة على المجتمع.